

الدراسة العلمية للنظام الجمهوري السياسي الباكستاني في ضوء الشريعة الإسلامية

Democracy as a Political System of Pakistan in the light of Islamic Legal System:
An analytical study

* د/محمد سعيد شيخ

** د/حافظ أحمد علي

Abstract

If we study the prevalent forms of government in the world, we come to know a number of different forms of government. There has been aristocratic form of government in the world as well as Caliphate. Monarchy as well as dictatorship, Divine form of government and democracy are seen to be prevalent here and there in the world. In short, various forms of government have been or are prevalent in the world. In the present era, democracy is in full swing. Two kinds of democratic system, generally, are prevalent in the world; one is called parliamentary democracy whereas the other is known as presidential form of government.

In Pakistan, democratic parliamentary form of government is prevalent in which the masses, through their elected members of parliament, enjoy the right of authority and sovereignty. Since Pakistan came into being on the basis of لا اله الا الله, millions of people sacrificed their life and property for the acquisition of such a territory where they could establish their individual and collective life in the light of the eternal doctrines of Islām. That is why, instead of people's democratic form of government, the Islāmic democratic of government is prevalent in Pakistan, in which, although the source of power are the masses, yet the source of sovereignty is Almighty Allah. In Pakistan, we have succeeded in achieving the objectives of the establishment of Pakistan to the extent of the constitution of Pakistan, because our constitution is formulated in accordance with the Holy Qur'ān and Sunnah to the maximum extent, but practically, we are categorically failed. Our constitution is something else whereas the government, based on this constitution, is something else. Today, it is the need of the hour that the constitution of Pakistan should be implemented in its true spirit.

Key Words: Democracy, Political System of Pakistan, Parliament, Sharī'ah.

يظهر التعداد بكل اتجاهاته عند دراسة النظم السياسية للحكومات السالفة عبر القرون التاريخية فكانت منها حكومات النظام الملكي الوراثي وحكومات الطبقة الأشرافية ومن بعدها حكومات الخلفاء والأمراء وحكومات الجنود والعساكر، ومن أهم الأنظمة المشهورة ما يلي:

* الأستاذ المساعد بمركز الفضيلة بالجامعة الإسلامية بمأولفور-

** الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بمأولفور-

أولاً: النظام الثيوقراطي (التيقراطية) ويراد بها حكم الكهنة أو الحكومة الدينية وهي تتكون من كلمتين في اللغة اللاتينية هما: (ثيو) وتعني الدين و(قراط) وتعني الحكم وهي نظام حكم يستمد الحاكم فيه سلطة مباشرة من الإله حيث تتكون الطبقة الحاكمة من الكهنة أو رجال الدين الذين يعتبرون من قبل الإله ممثلون للتعاليم السماوية الإلهية، وهذا النظام غير خاضع للملك ويلزم للجميع تنفيذ الأحكام الربانية التي يقوم رجال الدين من الأبحار والرهبان بشرحها وتطبيقها حسبما يريدون، ويعد (الفاتيكان) دولة مستقلة في إيطاليا حيث ينتخب رجال الدين الكاثوليك (البابا) أو (الأب) وتخضع جميع القوانين هنالك لإملاءات (الأب) وإجتماعات يعقدها رجال الدين، وظل هذا النظام رائجا في أوروبا في القرون الوسطى^١.

ثانياً: نظام الحكم الملكي حيث يكون فيها حق الرئاسة والصدارة والحكم لعائلة معينة وتختار هذه العائلة ملكاً منها ويقوم الملك بتعيين وليا للعهد من بعد وفاته ويكون الملك صاحب جميع السلطات في الدولة يصدر القوانين بنفسه ويقوم بتنفيذها وهو فوق القانون ولا تملك أية إدارة أو منظمة تقديم الاعتراض عليه مهما ساءت الأمور ولا يمكن عزل الملك من قبل الجمهور وتكون خزانة الدولة ملكاً خاصاً للملك ينفقه حيثما يراه مناسباً ويقوم بإدارة المملكة بمساندة من وزراءه ومعاونيه المعتمدين، وتم تطبيق هذا النظام الملكي في عهد لويس الرابع عشر ولم يزل رائجا في سلطنة عمان والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية^٢.

ثالثاً: نظام الخلافة الإسلامية كانت البداية للدولة الإسلامية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك باختيار صحابي جليل لإدارة الدولة وتنسيق أمور المسلمين، وسميت بالخلافة لكون الخليفة هو القائد وهو يخلف الرسول صلى الله عليه وسلم في الإسلام بعد توليه قيادة المسلمين وتدير الدولة الإسلامية، واستمرت الخلافة الراشدة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثون سنة وهي فترة حكم الخلفاء الأربعة أبوبكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضوان الله عليهم أجمعين، ومن بعدها انتقل الحكم إلى النظام الملكي الوراثي المنحصر في أسر حاكمة تتنافس فيما بينها على الحكم فظهرت الخلافة الأموية والعباسية والفاطمية والعثمانية^٣.

رابعاً: النظام (الديكتاتوري) يقوم على أساس الاختيار المطلق الكامل لحزب معين أو شخص محدد، يملك الصلاحية لإدارة الدولة من غير برلمان أو مشاركين له في الحكم، حيث لا يسمح النظام الديكتاتوري لأي أحزاب سياسية ولا أي نوع من المعارضة وهو يعمل جاهداً لتنظيم كل مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية ويضع معايير للأخلاق وفق توجيهات الفرد الحاكم، ويتولى الديكتاتور شخص من بعده ولا يمكن لهذا النظام الاستمرار إلا بمساندة كاملة للقوات العسكرية ويقوم بسلب الحريات الشخصية بعد قمع الشعب من الداخل وشن الحروب على الجوار واستغلال الدين لتثبيت الحكم والتضييق على الصحافة وتوجيه الإعلام لنشر الأفكار المعينة بهدف السيطرة والتغلغل والهيمنة على الشعوب، والمثال لذلك: ألمانيا النازية

^١ Ar.m.wikipedia.org (للمزيد تصفح ويكيبيديا، عنوان الشبكة الإلكترونية: ثيوقراطية)، تاريخ التصفح: ٢٤-٠٩-٢٠١٩

^٢ لرابعة، د/غازي، مبادئ العلوم السياسية، (القاهرة، دارالمعارف، ١٩٩٨م)، ص ١٢٢-

^٣ جلمي، د/مصطفى، نظام الخلافة في الفكر الإسلامي، (بيروت: دار الكتب العالمية، ٢٠٠٤م)، ١: ٦٥؛ وانظر أيضاً: سهيل طقوش،

تاريخ الخلفاء الراشدين، (بيروت: دار النفائس، ٢٠٠٣م)، ص ١٤-١٦-

والاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية وبورما والصين.^٤

خامساً: النظام الجمهوري (الديمقراطي) وهو نظام حكم يتم فيه اختيار الحاكم من قبل الشعب عن طريق الانتخابات الشرعية الحرة ويسمي: رئيس الجمهورية كما هو الحال في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، أو يقوم البرلمان المنتخب من الشعب باختيار الرئيس كما هو الحال في العراق، ويختلف هذا النظام عن نظام الحكم الملكي والديكتاتوري بأن الشعب والجمهور العام هو مصدر القوة ويتم تعيين الرئيس فيه لفترة زمنية محددة يمكن للمحاكم الشرعية محاسبته وتنفيذ الحكم الجزائي عليه إذا ما ثبتت التهم ضده، ويقوم البرلمان بإصدار القوانين التي يتم تنفيذها خدمة للوطن ومصصلحة للشعب، ويتميز هذا النظام بالحرية الشخصية وتعدد الأحزاب السياسية ووجود المعارضة والمساواة للحقوق وفرص العمل والمشاركة في الحركة السياسية والإدارية للدولة.^٥

وبما أن البحث يختص بالنظام الجمهوري البرلماني السياسي الباكستاني فلذا يلزم العرض الموجز لملامح النظام الجمهوري شبه الرئاسي الذي لا يكون رئيس الدولة ذاته رئيس الحكومة ويقتصر دوره تكلفاً واحتفالياً ممثلاً للشعب ويطلق على رئيس الحكومة اسم رئيس الوزراء ويتم انتخابه بعد حصوله على الأغلبية من قبل أصوات أعضاء البرلمان ويكون هو المسئول عن الإدارة السياسية والحكومة المركزية، وهي تتركز على ثلاثة أركان أساسية:

١ = البرلمان وهو المجلس القانوني التشريعي للدولة ويتكون من مجلس الشعب ومجلس النواب

٢ = الإدارة ومسئوليتها تنفيذ قرارات مجلس الشعب ومجلس النواب.

٣ = المحاكم الشرعية وهي التي تقوم بشرح القوانين ومراقبة التنفيذ ومعاينة المخالفين للقوانين.^٦

الهدف من إنشاء باكستان

لم تظهر دولة باكستان على جغرافية الأرض فجأة بل كانت نتيجة جهود طويلة وتضحيات كبيرة قدمها المسلمون في هذه المنطقة وحصلوا على حريتهم من الإنجليز وتمكنوا من إنشاء دولة إسلامية مستقلة تشمل التعدد في العناصر البشرية واللغوية والثقافية والدينية بقيادة الزعيم القائد محمد علي جناح في الرابع عشر من شهر أغسطس سنة ١٩٤٧ م وكان الهدف الأساسي من قيام دولة باكستان تنفيذ الشريعة الإسلامية وتسليم الحاكمية المطلقة لله تعالى يستطيع الشعب فيها ممارسة التعاليم الإسلامية بكل حرية من غير إكراه أو قيود، وتم عرض وثائق بنود القوانين في المجلس البرلماني ومجلس النواب بعد سنتين من قيام باكستان سنة ١٩٤٩ م ومن بعده سنة ١٩٥٦ م و١٩٦٢ م وفي سنة ١٩٧٣ م تمت الموافقة من قبل المجلس البرلماني على تحديد نظام الحكم الجمهوري البرلماني الإسلامي في باكستان.^٧

^٤ Ar.m.wikipedia.org للمزيد تصفح ويكيبيديا، عنوان الشبكة الإلكترونية ديكتاتورية (تاريخ التصفح: ٢٤-٠٩-٢٠١٩)

^٥ Safdar Muhammad, A Political study of Pakistan, (Lahore: Educational Book Company, 1984) P.224.

* د/ نبيل يانكلوفيتش، الديمقراطية وقرار الجمهور، ترجمه: كمال عبد الرؤف، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٣ م)، ص ٣٣.

^٦ د/ سيف الإسلام، ايك جديد عملي اسلامي جمهوري نظام كي تجويز، (لاهور: وحيد برنتر)، ص ٣٤.

^٧ محمد منير، جستس (ريتارد)، إسلامي جمهورية باكستان كا دستور، (لاهور: بي ايل دي بيلشرز، ١٩٩٣ م)، ص ٢١-٢٢؛ وانظر أيضاً:

د/ احسان حقي، باكستان ماضيها وحاضرها، (بيروت: دار النفائس، ١٩٧٣ م)، ص ١٥٣.

مفهوم (السلطة العليا) في النظام الجمهوري البرلماني السياسي في باكستان

يتم ترشيح أعضاء مجلس البرلمان الباكستاني عن طريق الانتخابات العامة وهم بدورهم يدلون بأصواتهم لترشيح الوزير الأعظم ومن بعد ذلك هم يدلون بأصواتهم لترشيح أعضاء مجلس النواب، ويظهر عند دراسة المفهوم الغربي للجمهورية حكومة الشعب يديرها الشعب لمصلحة الشعب ومصدر القوة هم الجمهور وهم الذين يقررون لأنفسهم المنهج لحياتهم، ولا يطابق هذا المفهوم الغربي للنظام الجمهوري مع هدف استقلال باكستان الذي كان منذ اليوم الأول التسليم بتفويض الحكم لله وحده وتكون القوانين كلها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية والمنتخبون من أعضاء مجلس البرلمان ومجلس النواب ليسوا بمثابة حكام وإنما هم مفوضون مندوبون لتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية المطهرة وملزمون برعاية حقوق الشعب بالعدل والإنصاف في ضوء القرآن الكريم، فالحكومة أمانة في رقباهم ولا بد لكل مسئول حكومي التعهد بالصدق والأمانة كما قال الله تعالى: (إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ)^٨ وقال الله عزوجل في كتابه: (وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ)^٩.

فالدستور الباكستاني مع تفويضه أمر السلطة العليا لله وحده يصرح بالحاكمية المطلقة لله من غير تعدد في مصدر القوانين تطبيقاً للآية الكريمة: (وَمَا يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَمَا يُكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِّنَ الدُّنْيَا وَكَبِيرُهُ تَكْبِيرًا)^{١٠} والإرشاد الرباني (وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا)^{١١} وعلى هذه الأسس الواضحة يرتكز النظام السياسي الباكستاني ولذا تم تحديد تسمية الدولة (الجمهورية الإسلامية الباكستانية)^{١٢}.

أهم خصائص النظام الجمهوري الباكستاني

أولاً: (الحرية) يظهر عند المقارنة بين المفهوم الغربي العلماني للنظام الجمهوري وبين المفهوم الجمهوري الإسلامي بأن النظام الغربي يمنح الحرية المطلقة من غير حدود أو قيود بينما يمنح المفهوم الإسلامي الباكستاني الحرية تحت ضوابط قانونية وحدود معينة من أهمها: حرية الحياة الشخصية لكل مواطن، حرية اختيار العقيدة والدين وتطبيق الشعائر الدينية من غير جبر أو إكراه أو خوف، حرية تبليغ الدين والعقيدة، لا يحق لأي شخص أو جماعة أو إدارة حكومية التدخل في عقائد الآخرين أو أديانهم، حرية الاجتماع السلمي الآمن، حرية تكوين الحزب الديني والسياسي والاجتماعي، حرية اختيار المهنة المشروعة والتجارة المباحة والحصول على الربح الحلال، حرية الكسب بالوسائل القانونية، حرية الملكية الذاتية بالسبل المتاحة بالإضافة في الموارد بعد إكمال الشروط القانونية، ويتمتع كل مواطن أو مواطنة باكستانية بالحرية الشخصية الفردية بشرط عدم التعدي على شعائر الإسلام أو تنتهك حقوق الآخرين ولا تصبح خطراً على سلامة الأفراد أو الدولة.^{١٣}

٨- يوسف ١٢: ٤٠

٩- الرعد ١٣: ٤١

١٠- الإسراء ١٧: ١١١

١١- الكهف ١٨: ٢٦

١٢- إصلاح، مولانا أمين أحسن، إسلامي رياست، (لاهور: دارالتذكير، ٢٠٠٦م)، ص ٦٤-٦٧

١٣- فاروقي، د/محمد يوسف، تصور باكستان بانديان باكستان مي نظر مين، (إسلام آباد: شريعة أكاديمي، ٢٠٠٥م)، ص ١٣-

ثانيا: (المساواة) يظهر عند المقارنة بين المفهوم الغربي العلماني للنظام الجمهوري وبين المفهوم الجمهوري الإسلامي بأن النظام الغربي يجعل الفئات الصغيرة من السكان تحت سيطرة الأكثرية الغالبة لجمهور الشعب بينما يمنح المفهوم الإسلامي الباكستاني المساواة الجماعية لكل فرد مهما كان نسبه ولونه وقبيلته ومهنته ولغته وموطنه ويكون الجميع تحت سيطرة الحاكم الأعلى وكل مولود يتمتع بنفس الحقوق الشرعية من غير تفریق في الدين والطبقة الاجتماعية تطبيقا لقول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ).^{۱۴}

فإنه سبحانه عزوجل هو الحاكم المطلق قام بتقسيم الناس إلى طبقتين: طبقة المتقين وطبقة غير المتقين وأهمل الإسلام التفریق على أساس الفقر والغنى واللون والنسب والوطن واللغة وجميع البشر من أب واحد وهو آدم عليه السلام ومن أم واحدة وهي السيدة حواء عليها السلام ولذلك لهم الحقوق على درجة واحدة لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً)^{۱۵}، فكل مولود على وجه الأرض من آدم وحواء فكيف يتسع مجال التفریق من بينهم عند اختلافهم في اللون والنسب ومكان الولادة والجنس، ويحق لكل إنسان العيش في أرض الله الواسعة أينما شاء بكامل حرية محتفظا بكرامته سواء أكان ذكرا أم كان أنثى حرا أم كان عبدا مديرا أم كان عاملا عربيا أم كان أعجميا أيضا أم كان أسودا كما أرشدنا به النبي محمد صلى الله عليه وسلم: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاءَكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَىٰ عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَىٰ عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَىٰ أَسْوَدٍ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَىٰ أَحْمَرَ، إِلَّا بِالْتَّقْوَىٰ أَبْلَغْتُ»^{۱۶} وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «النَّاسُ كَأَسْنَانِ الْمُسْطَبِ»^{۱۷} وقال أيضا: «وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ»^{۱۸}. وتطبيقا للآيات القرآنية الحكيمة والإرشادات النبوية الصائبة يمنح الدستور الجمهوري الباكستاني المساواة والكرامة لكل مواطن مهما اختلف دينه وتعددت طبقاته الاجتماعية ولا يسمح بالتفریق بين المواطنين الباكستانيين، وعندما سرقت امرأة من بني مخزوم في عهد النبوة فحاول البعض التخفيف في عقوبتها وعدم قطع يدها فقدم النبي صلى الله عليه وسلم موقفه الواضح الصلب القائم على العدل والمساواة تجاه تنفيذ أحكام الله في المجتمع الإسلامي قائلا: «إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْ سَرَقَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَقَطَعَتْ يَدَهَا»^{۱۹}.

^{۱۴} الحجرات: ۴۹: ۱۳

^{۱۵} النساء: ۴: ۱

^{۱۶} ابن حنبل، الإمام أحمد، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ۲۰۰۱م)، ۱: ۴۷۴، رقم الحديث: ۲۳۴۸

^{۱۷} القاضي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيم المصري، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

(بيروت: مؤسسة الرسالة، ۱۹۸۶م)، ۱: ۱۴۵، رقم الحديث: ۱۹۵

^{۱۸} الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، سنن الترمذي، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، (مصر: مطبع مصطفى

البابي الحلبي، ۱۹۷۴م)، ۵: ۴۳۵، رقم الحديث: ۳۹۵۲

^{۱۹} النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، (بيروت: مؤسسة الرسالة،

۲۰۰۱م)، ۱: ۱۷، رقم الحديث: ۴۳۴۷

فالدستور الباكستاني يجعل المجال مفتوحا لكل مواطن أو مواطنة أن يبرز شخصيته وينمي مهارته ويثبت جدارته للحصول على مرتبة الشرف يتحمل مسئولية مجتمعه ويدير أمور بلاده بكل ثقة وعزم ويعيش حياته الكريمة معتزا بنفسه فخورا بوطنه شاكرا لربه على نعمة الدين القويم والوطن الثمين والجيش الصمود أمام العدو الغادر الخسيس.^{۲۰}

ثالثا: (المودة والمجاملة) ويتم تفسيرها حسب الدستور الباكستاني التجرد من العصبية الفكرية والعقدية والقبلية واللغوية والثقافية للعيش بمودة وسلام بمجاملة الآخرين وعدم التعرض لهم في مجال دينهم ومعتقداتهم، فكل مواطن باكستاني يملك الحرية الكاملة في اختيار عقيدته التي يطمئن لها ضميره من غير خوف أو جبر أو إكراه ويلزم على الآخرين معاملته بالمودة والمجاملة تطبيقا للإرشاد الرباني الحكيم: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ).^{۲۱}

ويعد دين الإسلام الدين الرسمي للبلاد ولكنه لا يجبر المواطنين غير المسلمين بترك دينهم ويحاول نشر محاسن الدين الخفيف لهم لعل الله أن يشرح صدورهم للإسلام، فقد روي عن عبدالله بن عباس رضي الله عنه أن الأنصاري من بني سالم بن عوف يقال له (حصيني) اعتنق الإسلام فكان له ولدين مسحين فسأل النبي صلى الله عليه وسلم بأنه هل يمكنه إجبار ولديه في الدخول في الإسلام فنزلت الآية الكريمة (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ).^{۲۲}

ويعد ميثاق المدينة في بداية التاريخ الإسلامي النموذج الأول للمودة والمجاملة للتعايش السلمي للمسلمين مع غيرهم حيث منح الميثاق اليهود حرية العقيدة والضمان الكامل لحقوقهم المشروعة، واستقبل النبي صلى الله عليه وسلم الوفد المسيحي عندما قدم إلى المدينة المنورة وأسكنهم في المسجد النبوي وسمح لهم ممارسة طقوسهم الدينية، وقدم لنا الرسول صلى الله عليه وسلم المنهج القويم لضمان حقوق غير المسلمين في الديار الإسلامية بقوله «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنَّ رِيحَهَا لِيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»^{۲۳} وقال أيضا: «أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا أَوْ انْتَقَصَهُ أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بَغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ فَأَنَا حَاجِبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».^{۲۴} فطبقا للدستور الباكستاني يعيش الكفار في البلاد تحت معاهدة أهل الذمة يتمتعون بحقوقهم الدينية وحرمتهم الفكرية فقد ورد في بند رقم ۲۰ "يملك كل مواطن الحرية في العمل بدينه وتبليغ معتقداته ويسمح لكل حزب تنسيق اجتماعاته وأداء طقوسه الدينية"، وتتكفل الحكومة برعاية حقوق أهل الذمة وتجعل منهم ممثلين في الوظائف الحكومية ومجلس البرلمان ومجلس النواب ليكونوا مشاركين في تنمية البلاد وإدارة أموره والدفاع عنه.^{۲۵}

رابعا: (نظام الشورى البرلماني) أمر الله عزوجل نبيه الكريم محمد صلى الله عليه وسلم في قوله سبحانه وتعالى: (وَشَاوِرْهُمْ

^{۲۰} -إصلاح، إسلامي رياست، ص ۱۲۵-

^{۲۱} -البقرة: ۲۵۶:

^{۲۲} -ابن كثير، ابو الفدا اسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، (بيروت: دار طيبة للنشر والتوزيع، ۱۹۹۹م)، ۱: ۲۸۲-

^{۲۳} -البخاري، ابو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة، الجامع الصحيح، (القاهرة: دار الشعب، ۱۹۸۷م)، ۹: ۱۲، رقم الحديث:

۴۹۱۴

^{۲۴} -أبو داؤد، سليمان بن أشعث السجستاني، السنن أبي داؤد، (بيروت: دار الكتاب العربي)، ۳: ۱۳۶، رقم الحديث: ۳۰۵۴

^{۲۵} -محمد منير، إسلامي جمهورية باكستان كا دستور، ص ۲۳۵-

فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ^{٢٦} وقد امتثل الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك في تدبير أمور المسلمين ولذا امتدح الله المؤمنين في كتابه قائلاً: (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)^{٢٧} ومع كون الرسول صلى الله عليه وسلم نبيا مرسلا من الله رب العالمين مؤيدا بروح القدس الأمين ظل مهتما بأمر الشورى عند تدبير عظام الأمور حيث قالت أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها: ”مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَكْثَرَ اسْتِشَارَةً لِلرِّجَالِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ“^{٢٨}، فالنبي صلى الله عليه وسلم استشار الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين في غزوة بدر وغزوة أحد وصلاح الحديبية وعزم الأمر على ما كان أكثر الصحابة متفقون عليه في شأن الخروج لمقابلة الكفار خارج المدينة المنورة، والتزم الخلفاء الراشدون بتطبيق أمر الشورى في تدبير مهام الخلافة الإسلامية حيث ذكر المفسرين: والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، من لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب، وهذا ما لا خلاف فيه.^{٢٩}

فطبقا للدستور الباكستاني بند رقم ٥٠ يكون مجلس البرلمان ومجلس النواب بمثابة مجالس الشورى يقومون بإصدار القوانين في ضوء الأحكام الإلهية والإرشادات النبوية والله سبحانه وتعالى هو الحاكم الأعلى ولا يمكن تنفيذ حكم يخالف النصوص القرآنية امتثالا لقول الله عزوجل (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)^{٣٠}. فالبرلمان الباكستاني يخضع للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ويلزم للحكومة متابعة جميع القوانين الرائدة وإعادة تشكيلها لضمان سلامتها من تجاوز الحدود الشرعية، وقد تم إقامة مجلس الفكر الإسلامي تحت بند رقم ٢٢٨ الذي يهتم بدراسة القوانين الباكستانية ويكشف عن مصداقية مطابقتها للشريعة الإسلامية ويمكن للمجلس إلغاء القانون بعد التأكد من مخالفته الصريحة للنصوص القرآنية الحكيمة والإرشادات النبوية الشريفة، ولا يمكن للبرلمان تحليل ما حرم الله من المحرمات كالخمر أو الزنا بالرضا أو زواج المثلية الجنسية أو الربا^{٣١} تطبيقا للآية القرآنية: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا)^{٣٢} ولذا يقتصر دور البرلمان في التشاور والبحث عن الحلول عن الأمور التي لم ترد النصوص الصريحة عن حلته أو حرمة.

وطبقا للدستور الباكستاني بند رقم ٦٢ و٦٣ لا يمكن لأي شخص أن يبقى عضوا للبرلمان إذا لم يكن صاحب سيرة حسنة ولم يجاهر بمعصية، ويلزمه التقيد بأحكام الإسلام المفروضة مجتنباً للكبائر عاقلا حكيما أميناً صادقا غير متهم بشهادة

٢٦ آل عمران ٣: ١٥٩

٢٧ الشورى ٤٢: ٣٨

٢٨ البغوي، محي السنة، ابو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي، معالم التنزيل في تفسير القرآن المعروف به تفسير البغوي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي. (بيروت: دار احياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ)، ١: ٥٢٧

٢٩ القرطبي، ابو عبد الله محمد بن احمد بن ابي بكر بن فرج الانصاري الخزرجي، الجامع لأحكام القرآن المعروف به تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني. (القاهرة: دارالكتب المصرية، ١٩٧٤م)، ٤: ٢٤٩

٣٠ الأنعام ٦: ١٥٥

٣١ صديقي، حميد رضا، نظرية باكستان مين منظر اور بيش منظر، (لاهور: كاروان أدب، ١٩٨٩م)، ص ٢٩-٣٢

٣٢ الأحزاب ٣٣: ٣٦

الزور أو معاقبا بارتكابه جريمة أخلاقية، ومجمل القول هو الالتزام بالتقوى والصالح لإدارة مهام الشعب في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية المطهرة.^{۳۳}

خامسا: (الهيئة التنفيذية) ويراد بها الحاكم والأمير وهي اللجنة التنفيذية التي تهتم بتطبيق القوانين التشريعية الصادرة من المحاكم ومجلس البرلمان ومجلس النواب، والفارق الرئيسي بين النظام الجمهوري الغربي والنظام الجمهوري الباكستاني هو أن مسؤولية الخليفة أو الأمير أو الوزير الأعظم هي تهيئة الظروف المناسبة لكي يمكن تنفيذ أحكام الله وشريعته في أرضه، مع الالتزام بتطبيق ذلك في حياته الخاصة والتجرد من الأهواء الذاتية ومعاملة الرعية بالعدل والإنصاف والترغيب للآخرين، قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا)^{۳۴}.

ويلزم للرعية السمع والطاعة لولي الأمر ما لم تكن في معصية الله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ».^{۳۵} وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِن أُمِرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيئَةٌ)^{۳۶}. وقد منح الإسلام الحاكم والأمير هذه المكانة الرفيعة لكونه المسئول عن تطبيق شريعة الله وحكمه في أرضه يهتم بالدفاع عن حقوقهم ومصالحهم العامة يجاهد معهم ضد عدوهم ويوفر لهم سبل الأمن والأمان لكي يعبدوا الله حق عبادته وإن لم يفعل ذلك فسوف يحاسبه الله حسابا عسيراً ويجعل مثواه الخزي والخذلان في ميدان الحشر ويصليه نيران جهنم مع العصاة والمرتدين جزاء تضييعه لحقوق العباد وخيانتة للعهود والأمانات.

وطبقا للدستور الباكستاني بند رقم ۹۲ يكون عضو البرلمان الحاصل على الأكثرية الغالبة لأصوات انتخاب البرلمان الوزير الأعظم للبلاد - ويمكنهم عزله عن طريق تقديم الطلب لنزع الثقة منه - فيقوم بتوزيع المناصب الإدارية لمختلف الدوائر الحكومية وهي الهيئة التنفيذية، وبما أن رئيس الوزراء يكون عضوا للبرلمان فلذا يلزم كونه صاحب سيرة حسنة يتصف بالصدق والأمانة والتقوى يتجنب الكبائر والظلم والجرائم طبقا لبند ۶۲ و ۶۳^{۳۷}

سادسا: (النظام القضائي) يعد هذا النظام من الأعمدة الرئيسية للنظام الجمهوري الباكستاني مهمته الاستحكام والاستقرار الداخلي للبلاد لإقامة العدل والإنصاف في المجتمع من غير تفریق بينهم وبينغي أن يكون هذا النظام حرا مستقلا بعيدا عن الضغوط والمجاملات، ويظهر عند تصفح أوراق التاريخ الإسلامي منصب قاضي القضاة حيث قام سيدنا عمر بن الخطاب منذ بداية خلافته بفصل نظام العدل عن نظام الحكم الذي يتولى فض النزاعات الفردية والجماعية ومعاقبة المجرمين وردع الظالم عن ظلمه وهذا النظام مقيد بالأحكام الإلهية ولا يمكنه الانحراف عن شريعة الله التي قررها لعباده، قال الله تعالى:

^{۳۳} تقي عثمانى، مولانا، عصر حاضر من إسلام كيس نافذ هوکا، (لاهور: اسلامك بيلشرز، ۱۹۸۷م)، ص ۱۴۲-۱۴۴

^{۳۴} النساء: ۵۹

^{۳۵} البخاري، الجامع الصحيح، باب السمع والطاعة للإمام ما لم يكن معصية، ۶: ۵۶۷، رقم الحديث: ۲۶۱۲

^{۳۶} البخاري، الجامع الصحيح، باب السمع والطاعة للإمام ما لم يكن معصية، ۶: ۵۶۸، رقم الحديث: ۷۱۴۲

^{۳۷} د/محمد سرور، إسلام اور جديد رياستي نظام، (لاهور: مکتبه تعمير إنسانیت)، ص ۱۹۸

(وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ) ^{۳۸} وقال تعالى: (وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) ^{۳۹} وقد أطلق الله عزوجل على الذين يحكمون بغير ما أنزل الله بالفسق تارة وبالظلم تارة وبالكفر في نهاية الأمر، وبشر النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة للذي يتولى القضاء ويهتم بإقامة العدل وتطبيق حدود الله بالحق والصواب وتوعد القضاة بعذاب جهنم الذي يحكمون بالظلم وبغير ما أنزل الله حيث قال: (القضاة ثلاثة: قاضيان في النار وقاض في الجنة، قاض عرف الحق فقضى به فهو في الجنة، وقاض عرف الحق فجار متعمدا فهو في النار، وقاض قضى بغير علم فهو في النار). ^{۴۰}

يوجد في باكستان المحكمة العظمى في عاصمة البلاد وتتوزع المحاكم العليا في الأقاليم وهي تتضمن المحاكم الصغرى في مختلف المدن، وكل هذه المحاكم تعمل وفق القانون بكل حرية واستقلال وهي غير خاضعة للقوى السياسية أو بقية الدوائر الحكومية، وهي تملك الصلاحية للاستجواب أي فرد مهما كانت مكانته السياسية أو الاجتماعية أو المالية، وأكبر برهان لذلك عندما تمت محاكمة رئيس وزراء باكستان السيد يوسف علي رضا كيلاي سنة ۲۰۱۲م فأجبر على الاستقالة من منصبه بعد تنفيذ العقوبة عليه ^{۴۱}.

سابعاً: (نظام الحسبة) ويراد به التفتيش والبحث في سبل إدارة الأمور التي فوضت إليه تطبيقاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أَلَا كُتُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» ^{۴۲} وهو عنصر هام من عناصر النظام الجمهوري الباكستاني ويتم ذلك عبر أربعة طرق:

أولهما: الدوائر الحكومية ومنها مجلس البرلمان ومجلس النواب وذلك برفع الطلبات والشكاوى في فترة الأسئلة والطروحات. ثانيهما: الانتخابات الشرعية للحزب الذي يفشل في كسب ثقة الشعب فإنه لا محالة سيصوت الجمهور ضده وبالتالي لا يمكنه الحصول على الرئاسة وفرصة خدمة الشعب وتدبير أمور الدولة، فبعد كل خمس سنوات يصوت الشعب الباكستاني بكل حرية وأمان ويختارون بأنفسهم الممثلين لهم في مجلس البرلمان والوزير الأعظم للبلاد، ولذا يلزم على الأعضاء الراغبين للحصول على عضوية البرلمان الاحتفاظ بالسمعة الجيدة والسلوك الحسن مع الشعب لكي يحصل على أصواتهم وإلا سيكون مصيره الهزيمة في الانتخابات.

ثالثهما: المحكمة العليا والإدارات القانونية التي تتولى التحقيق في قضايا الفساد بكل أشكاله وعند ثبوت التهم الموجهة للمتهم فإنه يحرم من منصبه الحكومي ويعاقب بالسجن واسترداد المبالغ المسروقة لخزينة الدولة، وبذلك يمكن القول بأن نظام

^{۳۸} النساء: ۴: ۱۵۸

^{۳۹} المائدة: ۵: ۴۴

^{۴۰} الحاكم النيسابوري، ابو عبد الله محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، تحقیق: مصطفى عبدالقادر عطا، (بيروت: دار الكتب

العلمية، ۱۹۹۰م)، ۴: ۱۰۱، رقم الحديث: ۷۰۱۲

^{۴۱} تولى رئاسة وزراء باكستان في ۲۲ من شهر مارس ۲۰۰۸م بعد فوز حزب الشعب الباكستاني وحكمت المحكمة العظمى يوم ۱۹ من

شهر يونيو ۲۰۱۲م وأجبر بعد ذلك لتقديم استقالته وتولى من بعده راجه برويز أشرف رئاسة وزارة باكستان. للمزيد تصفح: يوسف رضا

كيلاي عنوان الشبكة الإلكترونية: en.m.wikipedia.org

^{۴۲} مسلم، الصحيح، باب فضيلة الامام العادل وعقوبة الجائر، رقم الحديث: ۴۸۲۸

الحسبة في باكستان يعمل بموجب القانون ولا يقوم بالتفريق بين الضعيف أو القوي وبين الحاكم أو المحكوم ولا يمنح طبقة أو عائلة معينة الخيار المطلق في تدبير الأمور حسب أهوائهم الذاتية مقابل الإعراض الكامل عن حقوق الشعب واحترام مشاعره البسيطة.

رابعهما: الوسائل الإعلامية وهي تشمل الصحف والجرائد والمجلات والراديو والتلفزيون واللوحات التجارية وقنوات التواصل الاجتماعي من الواتس آب والفيس بك والتويتير ومواقع الشبكات الإلكترونية، فكل هذه الوسائل الإعلامية يمكنها العمل بحرية واستقلال في باكستان من غير ضغوطات حكومية وتتجاوز عدد الصحف الباكستانية الآلاف بمختلف اللغات المحلية والعالمية وطبقا للإحصائية ۲۰۱۹م منحت هيئة الرقابة الإلكترونية للقنوات التلفزيونية في باكستان ۱۰۹ رخص العمل والنشر للمواد الإعلامية، ويبلغ عدد القنوات الإخبارية منها ۴۲ قناة وهي تعمل لمصلحة الجمهور وتراقب بكتب جميع الدوائر الحكومية والقرارات الرسمية وكثيرا ما تنجح في الكشف عن الفساد الإداري والمالي لمسؤولين الدولة فهي تجبر الحكومة في تصحيح أخطائها وتردع المفوضين وأعضاء البرلمان عن ارتكاب الجرائم واستخدام سلطتهم لمقاصدهم المدمومة.^{۴۳}

ويلزم نظام الحسبة الأمور التالية:

۱ = وجود القوانين العادلة القائمة على العدل والإنصاف يتم تطبيقها على كل فرد مهما كانت مكانته، وإن لم يحصل ذلك فإن النظام سيفقد ثقة الشعب ويكون سببا لنشر القلق والفساد.

۲ = تطبيق القوانين من غير امتياز أو تخصيص وعدم وجود فرص الرشوى والمجاملة والمودة أو توجيه المحاكم والضغط على القضاة للفرار من العقوبات والتهم.

۳ = إختيار الرؤساء والمفوضين الأكفاء الذين مع مهارتهم الإدارية يتصفون بالأمانة والصدق والوفاء والإخلاص، وينبغي للحاكم تغيير المسؤولين والاستبدال للأفضل عند الإحساس بالنقص في العمل أو الشك في الأمانة، وقد أرشد النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الشأن قائلا: «إِنَّا، وَاللَّهِ لَا نُؤْتِي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ». ^{۴۴} وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ أَحْوَنَكُمْ عِنْدَنَا مَنْ طَلَبَهُ» ^{۴۵} فكل المهن والمسئوليات الحكومية أمانة في رقابهم وسوف يواجهون الذل والخسران في الدنيا والآخرة عند تضييع حقوق الناس ونشر الفساد في البلاد، ولذا ينبغي للدولة عدم إختيار ضعاف النفوس والإيمان لكونهم غير مؤهلين لتحمل إدارة الأمور.

۴ = يلزم وجود الروابط الشخصية والجماعية بين الحكام والمسؤولين وترك أبواب الدوائر الحكومية مفتوحة للشعب، لكي يدرك المسئول حقيقة الظروف والمشكلات التي تواجه الفرد في حياته ويتم إزالة الحواجز المانعة بين لقاء الحكام والشعب لكي

^{۴۳} List of Television channels in Pakistan عنوان الشبكة الإلكترونية: en.m.wikipedia.org، تاريخ التصفح:

۲۴-۲۰۱۹-۰۹-۲۰؛ وانظر ايضا: جمهورية باكستان الإسلامية: كتاب رسمي عن باكستان، من منشورات مديريةية الأفلام والمطبوعات،

وزارة الإعلام حكومة باكستان، اسلام آباد، ص ۹۱

^{۴۴} مسلم، الصحيح، ۱: ۱۱۷، رقم الحديث: ۱۴۲

^{۴۵} أبو داؤد، السنن، ۳: ۲۲۴، رقم الحديث ۲۹۳۰

يسود الأمن والعدل وينتهي الظلم على عباد الله والتعدي على حقوقهم، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا ثُمَّ أَعْلَقَ بَابَهُ دُونَ الْمَسْكِينِ أَوْ الْمَظْلُومِ أَوْ ذِي الْحَاجَةِ، أَعْلَقَ اللَّهُ دُونَهُ أَبْوَابَ رَحْمَتِهِ عِنْدَ حَاجَتِهِ وَقَفَّرَهُ أَفْقَرُ مَا يَكُونُ إِلَيْهِ».^{٤٦}

٥ = التربية الخلقية والدينية لكل مدير ومسئول ومفوض ورئيس للدوائر الحكومية لكي يؤدي مهمته بكل أمانة وصدق، وهو مطالب بالاستجواب في أداء مهمته ويلزمه عرض موقفه تجاه تدبير أمور البلاد عند تقديم الشكوى ضده من الشعب أو من المحاكم الشرعية، ويتم عزله عن مهمته فترة إجراء التحقيق في التهم التي وجهت إليه، فيعاقب حسب القانون إن كان مرتكباً للانحراف والفساد ويحصل على البراءة ومسئولته التي كان يؤديها من قبل إن كانت الشكوى ضده كذب وافتراء وبهتان وحقد عليه.^{٤٧}

خاتمة البحث

العزم المؤكد للحرية والاستقلال والتضحية بالنفس والعرض والمال للمسلمين في شبه القارة الهندية كانت ثمرتها الوطن الإسلامي الطاهر في سنة ١٩٤٧م بقيادة محمد علي جناح لهدف إقامة الشريعة الإسلامية وكسر حواجز الاستغلال والعبودية، ويستخلص من البحث أن الدستور الباكستاني مطابق بالكامل للشريعة الإسلامية وهو صالح للتطبيق ولكن للأسف لم يمكن ذلك للأسباب التالية:

أولاً: عدم توفر الحكام المخلصين الأمناء بعد الحصول على استقلال البلاد على كلمة التوحيد، فكل طبقة سياسية عند حصولها على زمام الأمور قامت بالإهمال عن الدعايات الكاذبة التي خدعت بها الشعب وحصلت منها على الأصوات في الانتخابات العامة، ويلزم من هذه الناحية المشاركة العملية بتقديم الآراء والطروحات من العلماء والمفكرين والمختصين في مختلف النواحي العلمية للنهوض بالوطن والعمل بالشريعة الإسلامية، إضافة للتنبيه عن الأخطاء والمخالفات الشرعية لهدف التصحيح والتغيير للأفضل.

ثانياً: تعدد الاختلافات الحزبية والفرق الدينية والطوائف القبلية والثقافات المحلية فلذا كلما قام حزب ديني بمطالبة تنفيذ الشريعة الإسلامية في المحاكم الشرعية وتطبيق حدود الله المقررة للمجرمين والمتعدين على حقوق العباد تصدى له الحزب المخالف له فكرياً ونظرياً وثقافياً، ولذا يلزم الاعتصام بالوحدة الإسلامية ونزع الاختلافات الفروعية والعمل بجدية وإخلاص لمستقبل البلاد.^{٤٨}

ثالثاً: أصبح المال والجاه معيار الحصول على عضوية مجلس البرلمان ومجلس النواب فبدلاً ما كان الهدف من الوصول إلى البرلمان الوحدة الوطنية والمشاركة في تنمية الوطن وإدراك هموم الشعب والتوصل للحلول لمشاكل الشعب والتخفيف من الظروف القاسية أصبح اليوم الهدف من الفوز في الانتخابات الحصول على الثروة المالية والمساهمة في تحريب الدوائر الحكومية والتمتع

^{٤٦} - خطيب العمري، مشكاة المصابيح، باب ما على الولاة من التدبير، الفصل الثالث، ص ٣٤٩

^{٤٧} - د/حميد الله، عهد نبوي كا نظام حكمراني، (كراتشي: اردو أكاديمي، ١٩٨٧م)، ص ٩٦

^{٤٨} - غازي، د/محمود أحمد، عصر حاضر اور شريعت إسلامي، (اسلام آباد: انستي تيوت اف باليسي ستديز، ٢٠٠٩م)، ص ٢١٥

بالسلطة عشرات السنين جيلا بعد جيل، ولذا يلزم الترشيح للحصول على العضوية للأفراد محليا ممن تتوفر فيهم الأمانة والصدق والإخلاص للشرعية الإسلامية وخدمة الوطن.

رابعا: يمنح الدستور الباكستاني بند رقم ۲۴۸ الإستثناء القانوني لرئيس باكستان من فتح أبواب التفتيش وحضوره للمحاكم مما سمح للرئيس التصرف بجرية كاملة لكونه يتمتع بحصانة قانونية مدة توليه الحكم، فظهرت النتائج السلبية التي منها تهريب الثروة الوطنية والفساد الإداري والمالي، ولذا يواجه معظم الرؤساء السابقون الباكستانيون تهم الفساد المالي وقد تم القبض عليهم وأحيلوا للسجن. ولذا يلزم إلغاء قانون الإستثناء لكي يعم العدل والإنصاف ويعاقب المجرمين الحكومية بالعقوبات الشرعية الرادعة.^{۴۹}

خامسا: انتشار حياة الترف في المجتمع الباكستاني تقليدا للمجتمعات الغربية وغياب التربية الدينية في المدارس والكليات والجامعات والدوائر الحكومية ومجالس البرلمان والنواب ولذا يلزم نشر وتعميم الثقافة الإسلامية لكي يسود الأمن والأمان والزهدة والأخلاق الكريمة، فإذا ما اتخذ الحكام والرؤساء قدوة الخلفاء الراشدين في تديبرهم أمور البلاد ومحاولة تطبيق منهج النبي صلى الله عليه وسلم في حياتهم وفق رئاسة المدينة المنورة فإنه لا محالة مع مرور الوقت ستتغير الأحوال للأفضل.

سادسا: فقدان المنهج الأساسي لتدبير البلاد حيث لم تتفق الحكومة الباكستانية في تحديد نوعية الحكم لمدة سنتين منذ تأسيسها ۱۹۴۷م ثم تمت إدارة البلاد بدستور مستعار أجنبي حتى سنة ۱۹۵۶م فتم تحديد الدستور الأول ثم تم تحديد الدستور الثاني في سنة ۱۹۴۲م و الدستور الثالث في سنة ۱۹۷۳م، وألغي الدستور أربعة مرات لعشرات السنين خلال الانقلابات العسكرية التي تمكنت من السيطرة على الحكم أكثر من ثلاثين سنة، ولهذا السبب يمكن القول بأن النظام الجمهوري الباكستاني إذا ما سنحت له فرصة العمل والتطبيق الكامل على أرض الواقع من غير إنقلابات عسكرية أو ضغوطات خارجية لكانت البلاد مزدهرة وراقية.^{۵۰}

سابعا: إجراء التعديلات الأساسية في الدستور الباكستاني حيث أنه بموجب بند رقم ۲۲۷ يلزم تنفيذ أحكام الله بالأصول والفروع ليس فقط في نزاعات الأحوال الشخصية بل في جميع نواحي الحياة الاجتماعية لكي يمكن تطبيق الحدود الشرعية ويتم إلغاء القوانين الغربية الرائجة في المحاكم الباكستانية، وبذلك ستصبح باكستان بمشيئة الله الدولة الإسلامية التي من أجلها قدم مئات الآلاف أرواحهم تضحية لتحقيق حلم الحرية والعيش بكرامة في بقعة أرض يكون توحيد الله شعارها وسنة نبينهم محمد صلى الله عليه وسلم منهج حياتها.^{۵۱}

^{۴۹} محمد منير، إسلامي جمهورية باكستان كا دستور، ص ۱۵۵

^{۵۰} قامت القوات العسكرية بمحاولة الانقلاب العسكري في سنة ۱۹۵۱م ولكنها لم تنجح وفي سنة ۱۹۵۸م تمكن الجنرال أيوب خان من تعيين نفسه حاكما لباكستان حتى سنة ۱۹۶۹م وتولى من بعده الحاكم العسكري الجنرال يحيى خان حتى سنة ۱۹۷۱م وتمكن الجنرال محمد ضياء الحق من التمسك بزمام الأمور سنة ۱۹۷۷م وظل حاكما حتى سنة ۱۹۸۸م وتمكن الجنرال برويز مشرف من الانقلاب الخامس والحصول على السلطة في باكستان سنة ۱۹۹۹م وظل حتى سنة ۲۰۰۸م-

^{۵۱} محمد سعيد، حكيم، نفاذ شريعت جند تجاويز، (اسلام آباد: إدارة تحقيقات إسلامي)، ص: ۲۴۳